

المغرب في طريق السيادة الكاملة على حدوده البحرية

البرلمان يقر قانونا يقضي بتوسيع الحدود البحرية لمواجهة انتهاكات البوليساريو



ناصر بوربيطة: السيادة المغربية محسومة بالقانون

وقد اندرجت الحكومة المغربية المجالات البحرية قبالة سواحل الصحراء في المنظومة القانونية الوطنية، ما يعني ترسيم الحدود البحرية لسواحل الصحراء، وهو ما يحض كل الادعاءات المشككة في أن هذه الحدود البحرية لا تدخل في نطاق السيادة المغربية. ويرى مراقبون أن الهدف من هذه الخطوة التشريعية هو قطع الطريق أمام محاولات جبهة البوليساريو اللجوء إلى المحاكم الدولية للطعن بخصوص منتجات الأقاليم الجنوبية، مضيفين أن هذا القانون يعتبر تحسينا لحقوق المملكة في استغلال وتصدير ثرواتها بالمنطقة.

والمشككة في أن هذه الحدود البحرية لا تدخل في نطاق السيادة المغربية. ويرى مراقبون أن الهدف من هذه الخطوة التشريعية هو قطع الطريق أمام محاولات جبهة البوليساريو اللجوء إلى المحاكم الدولية للطعن بخصوص منتجات الأقاليم الجنوبية، مضيفين أن هذا القانون يعتبر تحسينا لحقوق المملكة في استغلال وتصدير ثرواتها بالمنطقة.

هل تكسر رسالة العاهل المغربي جهود العلاقات المغربية - الجزائرية

وفي هذا الإطار أشار صبري الحو، الخبير في القانون الدولي وملف الصحراء، لـ"العرب" إلى أن "أفق التواصل بين المغرب والجزائر ظل حبيس رهانات الاسلام والاحزاب التي كانت لصالح الفساد العسكري في دولة الجزائر التي تنكرت لكل ما قدمه المغرب لصالح ثورة الجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي مع ما أصبح يميز الفضاء العمومي الجزائري من ديناميات اجتماعية بلغت درجة اعتقال صقور الرئاسة".

ومع وصول عبدالمجيد تبون إلى كرسي الرئاسة، واستحضارا لما سبق أن صرح به حبال المغرب، يعتقد الحو "أننا أمام بوتفليقة قديم جديد، وقد يكون زمن بوتفليقة أرحم وأضمن لأنه فهم بشكل معين منطق التوازنات وكان براعيتها".

الأزمة بين البلدان المغاربية هو الشك والتوجس المتبادلين حسب الصديقي، مشيرا إلى أن إرساء أليات حوار مباشر من شأنه أن يبده هذه الهواجس السلبية. ويستفيد الصديقي أن يستجيب النظام القائم في الجزائر لهذه الدعوة، لأن لا شيء تغير في هذا النظام حتى يغير سياسته نحو المغرب، مضيفا أنه لا يمكن توقع تطبيع كامل للعلاقات بين البلدين، مقلحا في خطاب الذكرى 43 لـ"المسيرة الخضراء"، في نوفمبر 2018، إيجاد الية سياسية مشتركة للحوار مع الجزائر من أجل "دراسة جميع القضايا المطروحة بكل صراحة وموضوعية، وصدق وحسن نية".

وبالعودة إلى رسالة تهنئة العاهل المغربي للرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، نجدتها قائمة على عنصرى الثقة والحوار، وهذا يعني أن جوهر

السادس في مناسبات مختلفة أن وجه مثل هذه الدعوات لطى صفحة الماضي، والتطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين، حسب الصديقي.

وبالفعل حاول الملك محمد السادس فتح باب الحوار مع الجزائر عندما دعا القيادة هناك إلى حوار مباشر وصريح، مُرغبا عن تطلعه إلى تجاوز الخلافات ورغبته في تطبيع العلاقات بين البلدين، مقترحا في خطاب الذكرى 43 لـ"المسيرة الخضراء"، في نوفمبر 2018، إيجاد الية سياسية مشتركة للحوار مع الجزائر من أجل "دراسة جميع القضايا المطروحة بكل صراحة وموضوعية، وصدق وحسن نية".

وبالعودة إلى رسالة تهنئة العاهل المغربي للرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، نجدتها قائمة على عنصرى الثقة والحوار، وهذا يعني أن جوهر

جماعية لدى المجتمع الدولي بوجاهة الموقف المغربي وتفوقه أيضا وحصوله على تقدم ملحوظ. وتقول الحكومة المغربية إن إدراج المجالات البحرية قبالة سواحل الصحراء المغربية بشكل صريح في المنظومة القانونية الوطنية، جاء لتثبيت الولاية القانونية للمملكة عليها.

وستمكن النصوص التشريعية الجديدة المغرب من تحديد مجالاته البحرية بشكل أكثر دقة وملاءمة لمقتضيات القانون الدولي للبحار، في أفق تقديم الملف النهائي لتمديد الجرف القاري من 200 كلم إلى قرابة 350 كلم. وتنص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي صادق عليها المغرب على أنه في حال وجود دولتين جارتين، فإنه لا يمكن لأي منهما توسيع منطقتها الاقتصادية الحصرية أو جرفها القاري بشكل أحادي الجانب، إذ ينبغي على البلدين التوصل إلى اتفاق ثنائي حول تحديد المنطقة الإقليمية الحصرية، وفي حال فشلها في التوصل إلى حل مؤقت، وفي حال فشل في هذا الأمر فإن عليها اللجوء إلى التحكيم الدولي.

وتوقع خالد شيات أن "تنشأ المنازعات في هذا الشأن بين المغرب مع كل من إسبانيا وموريتانيا، وأن يتم حلها ثنائيا أو عن طريق القضاء الدولي".

في خطوة تشريعية غير مسبوقة، صوت البرلمان المغربي، الإثنين، بالإجماع على مشروع قانون يرسم الحدود البحرية ليمتد إلى الصحراء، بهدف تثبيت سيادته على المياه الإقليمية للصحراء المغربية، ولقطع الطريق أمام انتهاكات جبهة البوليساريو الانفصالية في الصحراء.

محمد ماموني العلوي

الرباط - أعلن وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة عزم بلاده "بسط سيادتها على المجال البحري، ليمتد حتى أقصى الجنوب"، ويشمل مياه إقليم الصحراء، المتنازع عليه مع جبهة البوليساريو الانفصالية، وذلك باتخاذ المملكة خطوة تشريعية وصفها المراقبون بـ"التاريخية" و"غير المسبوقة".

جاء ذلك خلال تقديم بوريطة مشروع قانونين، مساء الإثنين، أمام أعضاء لجنة الخارجية والدفاع الوطني بمجلس النواب (الغرفة الأولى بالبرلمان)، تلاه تصويت بالإجماع للبرلمانيين على المشروعين. وقال بوريطة إن "المشروعين يتعلقان بحدود المياه الإقليمية، وتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة على مسافة 200 ميل بحري، عرض الشواطئ المغربية، وهما مشروعان تاريخيان". وأضاف بوريطة "سنبسط سيادتنا الكاملة على المجال البحري، لنؤكد بشكل واقعي أن قضية وحدتنا الترابية وسيادتنا على المجال البحري، محسومة بالقانون".

النصوص التشريعية

الجديدة تمكن المغرب من تحديد مجالاته البحرية بشكل أكثر دقة وملاءمة لمقتضيات القانون الدولي

وعملت إسبانيا على سن قانون تقوم بموجبه بتوسيع مياهها الإقليمية إلى ما يفوق 200 ميل بحري، لتشمل بذلك مياه الأقاليم الصحراوية، وقد اعترض المغرب على هذه الخطوة بالاحتكام إلى لجنة حدود الجرف القاري التابعة للأمم المتحدة.

وأوضح الحو أن "المياه الإقليمية تحدد عن طريق الاتفاقيات الدولية، ولا يمكن لأي دولة اتخاذ قرار من جانب واحد، وهو ما يجعل القرار والمبادرة المغربية متطابقين مع القانون الدولي". وكانت الحكومة قد صادقت قبل سنتين على ثلاثة نصوص قانونية، تتضمن إجراء تعديلات جذرية على التشريعات المغربية المتعلقة بالمجالات البحرية الخاضعة لسيادة المملكة، أهمها إدخال المياه المقابلة لسواحل الصحراء ضمن المنظومة القانونية المغربية. واعتماد هذا الترسيم في هذا الوقت بالذات، كما يرى الخبير المغربي، صبري الحو، ينم عن حصول تأييد واسع وواقعة

وزاد بقوله "كان من الضروري تحديد الإطار القانوني للحدود البحرية للمغرب، وسيادة البلد تمتد من طنجة (شمال) إلى مدينة سيجوع (أقصى جنوب البلاد).. واليوم نعبّر بشكل واضح، أن الصحراء في مغربها والمغرب في صحرائها". وبعد مصادقة مجلس النواب على مشروع القانونين سيعلن عن مشروعين للمستشارين (الغرفة الثانية للبرلمان) للمصادقة عليهما، وبعدها يُنشران في الجريدة الرسمية ليبدأ حين التنفيذ. وأشار أستاذ العلاقات الدولية خالد شيات، في تصريح لـ"العرب" إلى أن

محتجون يتهمون تبون بتزوير انتخابات الجزائر

الجديد للبلاد، عبدالمجيد تبون، الذي أعلن المجلس الدستوري، الإثنين عن تفوقه بنسبة 58.13 بالمئة وتصدره للقائمة المرشحين للانتخابات الرئاسية التي جرت في 12 ديسمبر الجاري.

بدورها، أبدت أحزاب ومنظمات وشخصيات معارضة في الجزائر رفضها لنتائج الانتخابات التي أدت إلى فوز عبدالمجيد تبون، داعية الجزائريين إلى "مقاومة الدكتاتورية". وجاء في بيان لهؤلاء المعارضين، صدر الإثنين، "أن قوى عقد البديل الديمقراطي تدعو الجزائريين في الجزائريين إلى الاستمرار في المقاومة السلمية ضد الدكتاتورية عن طريق إحباط جميع محاولات الانقسام داخل الحركة الاحتجاجية ضد النظام المستمرة منذ عشرة أشهر".

وأضاف البيان أن الحراك الشعبي عبر التظاهرات الحاشدة في العاصمة وعدة مدن جزائرية يوم الاقتراع وفي اليوم التالي "يكذب نتائج هذا التحايل على الإرادة الشعبية" معتبرا أن "الشعب الجزائري انتصر على المهزلة الانتخابية".

واعتبر المعارضون فرض الاقتراع الرئاسي، رغم رفضه الواسع من الحراك، "مرورا بالقوة" على الإرادة الشعبية باستخدام "قمع واسع النطاق" ضد المحتجين. وكان المجلس الدستوري في الجزائر أعلن، الإثنين، رسميا فوز عبدالمجيد تبون بالانتخابات الرئاسية التي جرت يوم الخميس الماضي.

الجزائر - تظاهر آلاف الطلاب وغيرهم من المحتجين، الثلاثاء، في مختلف الشوارع الرئيسية بالعاصمة الجزائر ضد الرئيس الجزائري الجديد عبدالمجيد تبون.

واتهم المتظاهرون تبون بالتزوير للوصول إلى كرسي الحكم في الجزائر خلال الانتخابات التي جرت يوم الخميس الماضي، ورددوا هتافات "تبون رئيس التزوير". وأبدى المتظاهرون رفضهم لما حدث من عنف في مدينة وهران (500 كم غرب العاصمة) الأسبوع الماضي، مطالبين بإطلاق سراح سجناء الرأي. ورفع المتظاهرون شعارات عبّروا فيها عن رفضهم للحوار مع السلطة الحاكمة في البلاد، وذلك رداً على كلمة الرئيس الجديد التي وجهها يوم فوزه إلى الشعب الجزائري حين قال إنه "يعد يده لمحاورة الحراك".

وردد المتظاهرون شعارات مشككة في شفافية الرئاسيات، وقالوا "لن يكون هنالك حوار مع رئيس غير منتخب". وقال سيد علي الطالب (25 عاما) "نحن لا نعترف بهذا الرئيس، وبالنسبة إلينا عرض الحوار الذي قدمه غير جدي بما أنه غير مرفق بإجراءات تهدئة كإطلاق سراح المعتقلين السياسيين"، في إشارة إلى نحو 150 متظاهرا وناشطا وصحافيا تم توقيفهم خلال الحراك. وتعتبر هذه المسيرة الاحتجاجية أول احتجاج طلابي ضد الرئيس

الرئيس التونسي يستحضر مفردات المؤامرة في الذكرى التاسعة للثورة

ودفعت تلك التحذيرات رئيس الحكومة المكلف، الحبيب الجملي، إلى دعوة الشعب التونسي إلى التمسك بالعيش المشترك والتداول السلمي على السلطة.

من جهته قال نور الدين الطوبوي، الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد)، في كلمة القاها بمناسبة إحياء الذكرى التاسعة للثورة إن تونس أصبحت اليوم "في مفترق الطرق، وتمر بمنعرج خطير بسبب المراقبة السياسية الجديدة". واعتبر أن تونس "أصبحت اليوم مُصدرة لأرقام كبيرة لأرهاب، وبارونات التهريب والتهرب الجبائي"، وبالتالي فإنه "من غير المنطقي، وفي ظل الاحتقان الاجتماعي والبطالة والفقر، أن نبقي

ويحملوني المسؤولية... أقرت أن أكون بينكم اليوم كما كنت في السابق وسوف أكون بينكم ما دام هناك قلب يبيض ونفس تتردد... هناك مؤامرة وستتصدون لها، أنتم تعرفونهم بالاسم وتعرفون من يقف وراءهم في الظلام".

وشدد في المقابل قائلا "سابقى على العهد ما دمت حيا، رغم المكائد والمؤامرات والغرف المغلقة.. وسوف ننصتربياذن الله"، ثم أشار إلى أنه سيعدو قريبا إلى محافظة سيدي بوزيد لإعلان عن عدد من المشاريع، "حال تتوفر التمويلات".

وبمناسبة احتفالات ثورة يناير تصاعدت التحذيرات في تونس من مخاطر اندلاع "ثورة جديدة تأتي على الأخضر واليابس".



الأمل يبقى قائما

الجمعي قاسمي

تونس - احتفلت تونس الثلاثاء، بالذكرى التاسعة لثورة يناير التي أطاحت بنظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، وسط حديث عن "مؤامرات"، وتزايد التحذيرات من "ثورة ثانية" بسبب تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وتحول الرئيس قيس سعيدي، الثلاثاء، إلى مدينة سيدي بوزيد وسط البلاد، التي انطلقت منها أول شرارة لثورة يناير بإقدام الشاب محمد البوعزيزي على إحراق نفسه، في السابع عشر من ديسمبر من عام 2010، وذلك لحضور الاحتفالات بالذكرى التاسعة لتلك "الثورة" التي انتهت بسقوط نظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي في 14 يناير 2011. وفي تلك الاحتفالات، أعلن فيها عن اعتماد تاريخ 17 ديسمبر من كل سنة عيداً وطنياً للثورة، كما أكد فيها أن أرواح الشهداء وتضحيات التونسيين لن تذهب هباء كما أنه سوف يحقق مطالب وإرادة الشعب كاملة رغم "مناورات المناورين والمؤامرات التي تحاك في الظلام"، قائلا إن "مطالب الشعب في الحرية والكرامة الوطنية سوف تتحقق"... وأن "من يريد أن يعبت بالشعب التونسي فهو واهم". وتابع "كل يوم يفتعلون الأزمات.. حين قلت الشعب يريد فهو يعرف ماذا يريد، يبقى فقط أن نمكنه من الإليات القانونية لتحقيق ذلك"، ثم أضاف "المؤسسات السياسية لا تعمل